DP

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1994/12
19 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٤
٦ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

## التقرير السنوي للإدارة والمسائل ذات الصلة

## دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

### تقرير مدير البرنامج

### أولا - الغرض

١ - استجابة لمقرر مجلس الادارة ١٧/٩٣، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، يقدم هذا التقرير معلومات عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية افريقيا، والأنشطة التي يضطلع بها دعما لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات بوجه خاص. ويبرز التقرير على وجه الخصوص نشاطين يقوم بهما البرنامج دعما لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات هما دراسات المنظور الطويل الأجل الوطنية ومؤسسة بناء القدرة الافريقية؛ ويحدد أيضا الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها البرنامج دعما للتنمية البشرية المستدامة في منطقة افريقيا فيما يتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، وتنمية القطاع الخاص، وتنسيقه، وتعبئة الموارد البيئية، وتنمية الموارد البشرية وادارة البرامج.

### ثانيا - البرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

٢ - يبين التاريخ الاقتصادي الحديث لافريقيا أنه على الرغم من وجود فترات للنمو الاقتصادي السريع، فإن تحسين الهياكل الأساسية ومؤشرات التنمية البشرية (الصحة والتعليم والأجل المتوقع والتغذية)



250594 250594 94-22163

لم يستمرا بوجه عام. ومن بين البلدان الأقل نموا البالغ عددها ٤٢ هناك حاليا ٣٢ بلدا في افريقيا وأيضا من البلدان الـ ٢٠ التي كان لديها أدنى مؤشرات للتنمية البشرية في عام ١٩٩٣ يوجد ١٨ في افريقيا. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، البرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات لحشد التعاون الدولي دعما للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

٣ - وخلال عام ١٩٩٣، شملت مساهمة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات تقديم دعم نشط لفريق الشخصيات البارزة الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الاقتصادية الذي شكله الأمين العام. ويحقق مشروع للبرنامج الإنمائي ما يلي: (أ) متابعة ورصد الشبكات، ودعم الآليات اللازمة لإجراء حوار بشأن السياسات الاستراتيجية المعنية بافريقيا عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا؛ (ب) تعزيز قدرات المنسق الخاص للمساعدة المقدمة لافريقيا وأقل البلدان نموا والموجود في نيويورك؛ و (ج) تقديم الدعم للمجلة المعروفة باسم "انتعاش افريقيا" للتمكين من وجود تغطية ونشر على نطاق أوسع للمعلومات المتعلقة بالتنمية الافريقية. كما قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية والذي عقد في الفترة من ٥ الى ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ويشارك البرنامج الإنمائي في رعاية حلقات العمل المعنية بالمتابعة وذلك بالتعاون مع حكومتي اليابان واندونيسيا. ويواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية وتعزيز هيئات وبرامج دون اقليمية مختارة.

٤ - البرنامج الوطني لدراسات المنظور الطويل الأجل: يرمي برنامج دراسات المنظور الطويل الأجل الى تشجيع البلدان الافريقية على وضع أهداف وطنية واسعة النطاق تستند الى توافق في الآراء تسترشد به في تحقيق تنميتها في الأجل الطويل على مدى زمني يبلغ خمسة وعشرين عاما. ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بالكامل في عام ١٩٩٣، حيث يجري تنفيذ برامج في كل من الرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، وموريشيوس، والسنغال، وسوازيلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي. ويجري حاليا إعداد استعراض نصف المدة لتقديمه الى المجلس التنفيذي في شكل ورقة غرفة اجتماعات.

٥ - مؤسسة بناء القدرات الافريقية: قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمؤسسة بناء القدرات الافريقية التي تتولى ادارة الأموال التي يقدمها المانحون والتي تبلغ ١٠٠ مليون دولار. وترمي هذه المؤسسة الى تعزيز القدرات الاقليمية والوطنية على صياغة وادارة سياسات وبرامج اقتصادية وطنية، ودعم اضفاء الطابع الداخلي على التخطيط الإنمائي الطويل الأجل. واعتبارا من نهاية عام ١٩٩٣، قامت المؤسسة بتقديم الدعم الى مؤسسات التدريب الرئيسية في بنن، وغينيا، ونيجيريا، وزمبابوي. ويجري بالاضافة الى أعمال تنفيذية يجري الاضطلاع بها في بلدان أخرى. وستجري المؤسسة استعراض نصف المدة في النصف الأول من عام ١٩٩٤ وسيكون التقرير متاحا لتقديمه الى المجلس التنفيذي في الوقت الملائم.

## ثالثا - نحو تنمية بشرية مستدامة في افريقيا

٦ - تشمل المجالات التي تتطلب اتخاذ اجراءات جريئة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في افريقيا اجراء تغييرات في عملية صياغة اطار اجتماعي - اقتصادي قابل للبقاء؛ وبذل مزيد من الجهد لتعزيز التنمية الاقتصادية في سياق معالجة التدهور البيئي في المنطقة؛ وتنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية؛ وزيادة فاعلية تعبئة واستخدام الموارد المحلية والخارجية دعما للتنمية الافريقية.

### إطار سياسي للتنمية المستدامة

٧ - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لنحو ٢٤ بلدا في افريقيا تمر بمراحل تحول سياسية. وكشف عام ١٩٩٣ عن وجود احتمالات للنجاح وأوجه ضعف في التدابير الحالية لتحقيق التحول السياسي. وستمكن هذه التجارب البرنامج الإنمائي من إعادة تحديد المنهجيات الحالية وصقلها. وفي بنن، وجمهورية افريقيا الوسطى، وغانا، والنيجر، والسنغال، حققت، التعددية الحزبية فيما يبدو تقدما سليما. وأصبحت اريتريا مستقلة، وتستعد اثيوبيا لاجراء انتخابات في اطار نظام من اللامركزية لم يسبق له مثيل. وهناك بلدان أخرى أجرت انتخابات، من بينها جزر سيشيل، وليسوتو، وجمهورية افريقيا الوسطى، والنيجر، وسوازيلند. وأسفر استفتاء ناجح في ملاوي عن توافق وطني في الآراء لاعتماد ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب؛ ونفذت جنوب افريقيا انتخابات ديمقراطية كاملة؛ وحققت كوت ديفوار تحولا دستوريا بالوسائل السلمية.

٨ - وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن العديد من البلدان الافريقية ما زالت منكوبة بالنزاعات والاضطرابات الداخلية، مما أسفر عن وجود حالات طوارئ تتطلب تقديم المساعدات الإنسانية. وفي بلدان مثل نيجيريا، وبوروندي، وليسوتو، واجهت عملية التحول الديمقراطي نكسات. فقد ثارت نزاعات مسلحة في كل من أنغولا والسودان. وما زال يتعين قيام حكومة وطنية في الصومال. وقد أصابت فترات القلاقل الممتدة والمتقطعة بالشلل اقتصادات كل من الكونغو وليبريا وتوغو وزائير. ويستهدف برنامج للحكم جار اعداده دعم النظم السياسية المستدامة وتحسين الحكم في افريقيا وسيوفر هذا البرنامج الأساس اللازم لاستمرار الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي الى جميع هذه البلدان.

### المساعدة الإنسانية

٩ - أدت المشاركة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية الى زيادة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ. وبرغم استمرار البرنامج الإنمائي في تلبية الاحتياجات الإنسانية خلال فترات الطوارئ، سيواصل البرنامج اعطاء الأولوية للاهتمام بالأنشطة الإنمائية كي يكفل عدم تقوض التنمية الطويلة الأجل خلال حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٣ دعم برنامج الأمم المتحدة أو تولى قيادة بعثات لتقدير الاحتياجات موفدة الى بلدان عديدة، وشارك في حملة النداءات الموجهة الى المانحين بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية من أجل تقديم المساعدة الى موزامبيق (٦٠٩,٧ من ملايين الدولارات)، ليبريا (١٦٢

مليون دولار)، اريتريا (٦٠ مليون دولار)، رواندا (٣٠ مليون دولار)، أنغولا (٢٢٦ مليون دولار) وزائير (٨٤ مليون دولار). ووافقت أيضا إدارة الشؤون الإنسانية لأول مرة على أن ترعى بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي اجتماع دائرة مستديرة بشأن برنامج لتقديم المساعدة الإنسانية لرواندا. وتم عن طريق موارد البرنامج الخاصة تيسير استجابات سريعة لحالات الطوارئ من خلال المنسقين المقيمين في كل من سيراليون وليبريا وزائير وكينيا. وتحظى محنة النساء والأطفال في حالات الطوارئ باهتمام خاص. وتعمل فرقة عمل مشتركة بين المكاتب في وضع برنامج متكامل قائم على المنطقة يستهدف منطقة القرن الافريقي.

الاصلاح الاقتصادي

١٠ - يلزم اجراء تحول قوي في الاقتصادات الافريقية يكفل قيام تنمية مستدامة في المنطقة. وفي عام ١٩٩٣، قدر أن الناتج المحلي الافريقي قد زاد بنسبة لم تتجاوز ١,٤ في المائة، وهو رقم، رغم أنه ضعف معدل عام ١٩٩٢، فإنه لا يزال يقصر كثيرا عن متوسط معدل النمو السكاني الذي يبلغ ٣,١ في المائة، وعن معدل النمو المستهدف للناتج القومي الاجمالي بنسبة ٦ في المائة، الذي حدده البرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات. ومعظم البلدان البالغ عددها ٣٤ بلدا التي تضطلع باصلاحات اقتصادية في افريقيا تواجه صعوبات في التنفيذ ناشئة عن أوجه الضعف في الالتزامات والقدرة على حل المشاكل الناجمة عن تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في آن واحد. وجدير بالذكر أن بوتسوانا وموريشيوس وغانا وأوغندا كانت من بين البلدان القليلة التي حققت في سنة الكساد العالمي عام ١٩٩٣ متوسط معـــــدل نمو يتجاوز ٥ في المائة. والتحدي الذي يواجه هذه البلدان هو استمرار دورانها الاقتصادي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة. ومن المتوقع لتخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي بنسبة ٥٠ في المائة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن يقطع شوطا طويلا في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية في البلدان المتضررة. كما أن الأثر الاجتماعي لهبوط قيمة العملة على هذا النحو في عدد كبير من البلدان يشكل في الوقت نفسه تحديا ينبغي للبلدان التصدي له بالتعاون مع شركائها في التنمية متعددي الأطراف والثنائيين. وسيقدم أيضا البرنامج الإنمائي المساعدة والدعم لهذه الجهود.

تنمية القطاع الخاص

١١ - يعد تشجيع القطاع الخاص على زيادة انتاجيته ومدخراته واستثماراته عنصرا رئيسيا للنمو الاجتماعي - الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه في معظم البلدان الافريقية، حتى تلك التي تجري فيها الاصلاحات الاقتصادية منذ عقد مضى؛ لم تتحقق الاستجابة المطلوبة من جانب القطاعات الخاصة. وسيقوم البرنامج الإنمائي باستكشاف تدابير وآليات جديدة لبناء وعي أقوى بالمشاركة بين القطاع الخاص والحكومة في افريقيا.

١٢ - ومع ذلك، كانت بعض المبادرات التي قام بها القطاع الخاص ناجحة. وفي نهاية عام ١٩٩٣، كان مرفق تطوير المشاريع الافريقية الذي يشارك في رعايته البرنامج الإنمائي، قد أنجز بالتعاون مع مصرف

التنمية الافريقي والبنك الدولي والمانحين الثنائيين ما يقرب من ١٣٠ مشروعا في ٢٥ بلدا. وقامت شركة خدمات الإدارة الخاصة بافريقيا، التي تدعم تعزيز الإدارة والتدريب، بإعادة تشكيل برامجها وحققت بداية طيبة. وفي عام ١٩٩٣، قدم البرنامج الإنمائي الدعم الى الصندوق الفرنسي للتنمية لإنشاء صندوق لضمانات الاستثمار في غرب افريقيا. ومول البرنامج الإنمائي أيضا دراسة جدوى لإنشاء مؤسسة افريقية للتمويل، ومن المتوقع أن يبدأ البرنامج عام ١٩٩٤ في وضع خطة لتعزيز المؤسسات الصغيرة خلال ما تبقى من الدورة الخامسة.

تنسيق المعونة

١٣ - عقد، في عام ١٩٩٣، اجتماع مائدة مستديرة، أعقبته مشاورات قطاعية لصالح بوركينا فاصو. أما بالنسبة للمنطقة ككل؛ فقد عقدت ثلاث عشر مشاورة لصالح البلدان التي عقدت فيها اجتماعات مائدة مستديرة عام ١٩٩٢. وفي نهاية عام ١٩٩٣، بدأ ٣٤ بلدا عملية تقييمات برامج للتعاون التقني الوطنية منذ إدخالها في عام ١٩٨٦. وبلغت هذه العملية مراحل مختلفة، لكن معظمها أنهى المرحلة التشخيصية الأولى وأعد أطرا وطنية للسياسات. وأنجزت ٦ بلدان (غينيا - بيساو، وسوازيلند، وغينيا، وموزامبيق، وبوروندي وغامبيا) المرحلة الثانية والنهائية لهذه العملية، وأعدت برامج للتعاون التقني. وفي أعقاب هذا النموذج، بدأ أيضا عدد من البلدان في أوروبا وأمريكا اللاتينية هذه العملية. ويتمثل التحدي في معظم البلدان في الانتقال على نحو أسرع الى المرحلة الثانية، التي قد تقتضي استعراض وتبسيط هذه العملية وتنفيذها.

تنمية الموارد البشرية

١٤ - يشكل التخفيف من حدة الفقر التركيز الرئيسي لثلاثة أرباع البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في افريقيا. وفي عام ١٩٩٣، قامت بلدان مثل بوتسوانا، والكاميرون، وغامبيا، وغينيا، واثيوبيا، ومدغشقر، وملاوي، وناميبيا، باتخاذ خطوات ايجابية لتطبيق مفهوم التنمية البشرية عمليا. وتمت الموافقة على برنامج قطري لتطوير الأشكال والربط الشبكي وبناء القدرة المؤسسية بهدف تعزيز البرامج التي تستهدف الجنسين والتي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في افريقيا. غير أن التنمية البشرية المستدامة في افريقيا تقتضي زيادة بذل الجهود الموجهة نحو الإدارة السكانية والتعليم للجميع لا سيما تعليم الإناث، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في مجال الصحة ولا سيما مواجهة الخطر الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمول البرنامج الإنمائي ما يزيد على ٣٠ مشروعا لمعالجة الآثار الإنمائية المترتبة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

البيئة

١٥ - تجسد الأوضاع البيئية التي تواجه افريقيا وتعكس الأبعاد المختلفة للتحديات التي تواجه افريقيا في مجال التنمية - زيادة السكان، والفقر، وانخفاض مستوى التكنولوجيا وغيرها. ومن ثم يقتضي حل المشاكل البيئية للقارة وجود برامج وطنية وإقليمية تسعى الى معالجة الطابع المتعدد الأوجه لتلك المشكلة يسعى البرنامج الإنمائي الى التصدي لها عن طريق ما يلي: مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني، في حالة التصحر؛ شبكة افريقيا لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق باستجابات القواعد الشعبية؛ مرفق التنمية العالمية، مع وجود برامج ومشاريع في افريقيا تبلغ كلفتها ٥٤,٧ من ملايين الدولارات؛ برنامج بناء القدرات للقرن ٢١؛ برنامج المنح الصغيرة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية والمنظمات غير الحكومية؛ وأرقام التخطيط الإرشادية لدعم البرامج الوطنية. والبرنامج الإنمائي شريك رئيسي في البحث عن حلول مستدامة لمشاكل البيئة في افريقيا في إطار خطط العمل الوطنية في مجال البيئة.

تعبئة الموارد وإدارة التنمية

١٦ - يشكل انخفاض مستويات الموارد الإنمائية المتاحة للمنطقة قيدا رئيسيا على التنمية الافريقية. ومعدل المدخرات في المنطقة الذي يبلغ في المتوسط ٦ في المائة يعد من بين أدنى المعدلات في أي منطقة من العالم، في حين تبين المساعدة الخارجية اتجاها نحو الانخفاض. أما صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لافريقيا والتي بلغت ذروة وصلت الى ٢٥,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠، فإنها انخفضت الى ٢٥,١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ وإلى ٢٤,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٢. وبلغت متوسط تدفقات الاستثمار المباشر الى البلدان الافريقية غير المصدرة للنفط أقل من ١ بليون دولار في السنة، وانخفض رصيد الاستثمارات الأجنبية من ٢٣,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٠ الى ١٩,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠. ويقدر أن اجمالي الدين الخارجي لافريقيا قد بلغ ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣ مما يمثل نسبة خدمة دين تبلغ في المتوسط ثلث صادرات افريقيا. وتشير الدلائل الى احتمال تزايد تهميش افريقيا ما لم يتم تعزيز تدفقات الموارد تعزيزا كبيرا، وتنفيذ استراتيجية على نطاق أوسع للتغاضي عن الديون وتخفيضها.

## رابعا - إدارة البرامج

١٧ - تحقق مزيد من التركيز عن طريق زيادة التركيز المواضيعي واعتماد النهج البرنامجي مما أسفر عن تخفيض يتراوح بين ٣٠ في المائة الى ٥٠ في المائة في عدد المشاريع. وتبذل جهود مستمرة تكفل إغلاق المشاريع غير المنفذة بأسرع ما يمكن. ومن المتوقع أن يتم في نهاية السنة المالية ١٩٩٣ إغلاق ما يقرب من ٥٠٠ مشروع من إجمالي المشاريع التي كان مقررا لها أن تبدأ في بداية العام والبالغ عددها ٨٠٠ ٢ مشروع. وعلى الرغم من تخفيض عدد المشاريع، فإن حجم الموارد المنفذة عن طريق السلطات الوطنية في إطار أسلوب التنفيذ الوطني آخذة في النمو بصورة مطردة في منطقة افريقيا. وفي نهاية عام ١٩٩٣،

**بينت الوثائق أنه تم رصد أموال للمشاريع بلغت ٥٠ مليون دولار في إطار التنفيذ الوطني بالمقارنة مع ٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢.**

## خامسا - الإجراء الذي سيتخذه المجلس التنفيذي

**١٨ - قد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يحدد المواعيد الدورية لتقديم تقارير بشأن البرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات و/أو البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في افريقيا عموما.**

- - - - -